

هل يلجأ مبارك إلى حل مجلس الشعب فى خلال أسبوعين ، التداعيات والدوافع (رؤية مقتضبة)



الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

03/06/2009

تحليل (عمرالطيب) :

أكدت مصادر نافذة داخل الحزب الوطني أن هناك اتجاهاً قوياً لحل مجلس الشعب خلال الفترة الحالية، بعد موافقة المجلس على القانون الخاص بكوتة المرأة، فيما أُكِّد عدداً من نواب الأغلبية انتظارهم لقرار الحل، خاصةً في ضوء التعديلات الدستورية الأخيرة التي تُعطي لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس الشعب دون إجراء استفتاء شعبي، وأشار النواب إلى أنه يمكن إجراء انتخابات مجلس الشعب أوائل سبتمبر القادم وجاء ذلك فى أعقاب القرار المفاجئ بتشريع يعطي للمرأة (كوتة) فى البرلمان تصل إلى 56 مقعداً كحد أدنى ..ومن المنتظر إقرار ذلك قريباً فى المجلس ، وقد يحل بعدها .. وتتم الدعوة لانتخابات جديدة .. جاء ذلك في الوقت الذي أكد فيه نواب آخرون بالحزب الوطني أنهم لا يعلمون شيئاً حتى الآن حول قرار حل مجلس الشعب سوى بعض الشائعات، إلا أنهم أكدوا أن دخول هذا القانون داخل مجلس الشعب من شأنه تصديق هذه الشائعات غير أن نواباً آخرين نفوا أن يكون لديهم علم بوجود توجه لدى الرئيس حسني مبارك بحل البرلمان، وعلقوا على تلك الأنباء التي تتحدث عن قرب صدور القرار باعتبارها "شائعة"، وإن عبر البعض عن توقعاته بصدق تلك النبوءات بعد طرح مشروع قانون "كوتة المرأة" على مجلس الشعب، مؤكداً أن ذلك من شأنه تعزيز صحة الشائعات التي تدور حول قرار محتمل بالحل واستبعد النائب حسين محمد إبراهيم، نائب زعيم الكتلة البرلمانية لـ "الإخوان المسلمين" ما يتردد عن حل مجلس الشعب، مؤكداً أنه لا توجد ضرورة لذلك الآن، لكنه استدرك قائلاً "لو تم حل المجلس فسيكون الحل لسبب آخر غير تخصيص نسبة الـ 56 مقعداً للمرأة".

رؤية مقتضبة للإشكالية :

فى حالة حل المجلس ستجد القاهرة نفسها مضطرة لإجراء إنتخابات برلمانية ، يمكن أن تشهد تزويراً فاضحاً وإنتهاكات وإعتقالات ، ربما تكون غير مسبوقة .. وذلك فى ظل عدم وجود إشراف قضائي ، أو ضمانات للنزاهة مع رفض وجود رقابة دولية على الإنتخابات .. لكن حل المجلس سيوفر مناخ مناسب لتمرير التوريث إلى جمال مبارك فى ظل صمت شعبي أو برلماني ، وبمقتضى ذلك سيتم وأد أي محاولة لوجود منافس قوي لمبارك الإبن فى ظل مجلس قادم يسيطر النظام عليه بشكل كامل ، أو فى وجود معارضة مستأنسة كما فى مجلس الشورى ، كما سيخفف الضغط من حدة النقد للنظام من خلال جماعة الإخوان بعد تجريدها من نوابها من الحصانة ، وإغلاق الأبواب الإعلامية أمامها .. كما أن قرار الحل يمكن أن يوفر فرصة لإعادة طرح إسم نواب الجماعة المتهمين فى التنظيم الدولي المزعوم ، كمتهمين فى القضية مع إعادة النظر فى قرار حفظها ، دون الحاجة إلى تعقيدات رفع الحصانة ، والإشكاليات القانونية فى ظل ضعف الدلائل المطروحة من جهاز أمن الدولة .. من ناحية أخرى يمكن أن يكون قرار الكوتة المفاجئ نوع من المغازلة لأوباما قبل ساعات من حضوره فقط ، دون الحاجة إلى حل المجلس ، وتصبح القضية برمتها مجرد تخطيطات ترقى لمصاف الشائعات .. وفى النهاية هناك سؤالاً يطرح نفسه : هل الحزب الوطني إستعد للإنتخابات بشكل يمكنه من خوضها فى خلال ثلاثة أشهر فى ظل هزيمته فى إنتخابات نقابة المحامين وقضايا الفساد والقتل التي تعصف برموزه وقياداته ؟؟ أعتقد أن تجاوز رافضي عملية التزوير ، والأموات المعارضة للإعتقالات داخلياً وخارجياً ، والقدرة على توقع مدى قوة ردود الأفعال الغاضبة لقوى المعارضة خاصة الإخوان فى حال التزوير الفاضح ، وقدرة الرئيس (82) عامأعلى البقاء فى الحكم ، فى ظل ما يتواتر عن تدهور حالته الصحية خاصة بعد وفاة حفيده يمثلان طرفي المعادلة لإتخاذ قرار بحل المجلس أو بقاءه .. لكن أعتقد أن قرار الحل يمكن أن يكون مستبعداً لعدم توافر الضابط ، إلا فى حالة إستثنائية واحدة وهي عدم قدرة الرئيس على الإستمرار ، والحاجة لنقل السلطة بشكل آمن .. ففى حالة إختفاء مبارك الأب عن المشهد السياسي المصري ، قد تكون عملية تنصيب الأبن غاية فى الصعوبة ، فى ظل ضعف خبرته وإمكاناته وإفتقاده للموهبة والمؤهلات . لكن يبقى السؤال حول مدى قبول الشعب المصري بأطيافه وقواه الشعبية والسياسية للتوريث ، ومدى قدرة الوريث نفسه على الصمود أمام متطلبات الشعب واحتياجاته بعيداً عن طموحاته ؟؟